الفصل الأول: نظرية سلوك المستهلك (المنفعة الكمية)

أولا: المنفعة الكمية وفرضياتها

حسب هذه النظرية فإن لكل سلعة مستهلكة منفعة مرتبطة بها، وهذا ما يجعل المستهلك يطلبها مقابل دفع جزء من دخله، أو يمكن اعتبار المنفعة بمدى أهمية السلعة ومقدار الاشباع المحقق من الحصول عليها واستهلاكها بكميات محددة، والمنفعة تتناسب طرديا مع ندرتها وكذلك طرديا مع رغبة الفرد في الحصول على سلعة معينة، بحيث المنفعة ليست ثابته، فهي تختلف من شخص لأخر.

ثانيا: المنفعة الكلية

المنفعة هي متغير نوعي، ولكن يمكن التعبير عنه بشكل كمي كما درجات الزلزال على سلم رشتر، فحسب التأثير نعطي رقم لشدة الزلزال، فالمنفعة الكلية هي مقدار ما يحصل عليه المستهلك من استهلاك عدد معين من سلعة أو سلع مختلفة، وذلك في فترة زمنية معينة ومحددة، ونرمز لها بالرمز ut وهي عبارة عن دالة لعدد الوحدات المستهلكة من سلعة واحدة وشكلها $ut = f(x)$

أو لسلعتان وشكلها$ut = f(x,y)$

ومن خصائص هذه الدالة أنها:

- دالة مستمرة وقابلة للاشتقاق على مجال تعريفها؛
- دالة معرفة لفترة زمنية ليست لحظية، مما يجعلها لا تسمح بالإشباع الكامل في زمن محدد، وليست طويلة بحيث تتغير الاذواق، فتتغير بذلك المعطيات.

ثالثا: المنفعة الحدية

هي مقدار التغيير في المنفعة الكلية عندما يزيد استهلاك السلعة بوحدة واحدة الأخيرة، وهي تمثل المشتقة الجزئية الأولى لدالة المنفعة وهي تحسب لكل سلعة بحيث

$$umg_x = f'(x) = \frac{\partial\, ut}{\partial\, x} = \frac{ut(n) - ut\,(n-1)}{x\,(n) - x(n-1)}$$

ومن أهم خصائصها أنها تخضع لقانون تناقص المنفعة الحدية والذي فحواه كلما تزايد استهلاك السلعة x فإن المنفعة الكلية تزداد ولكن بشكل متناقص، وعندما تصل إلى حدها الأعظم فإن المنفعة الحدية تكون مساوية للصفر وبعد ذلك تصبح سالبة، فمن المفروض أن المستهلك عقلاني يفضل البقاء في الجزء الأول الذي فيه المنفعة الحدية متناقصة.

مبدأ المنفعة الحدية المتناقصة:

بالرغم من أن الرغبة في استهلاك السلع غير محدودة، إلا أن الكمية التي يمكن استهلاكها بشكلك طوعي وذلك في زمن معين تكون في الغالب محدودة، ويعود ذلك إلى مبدأ المنفعة الحدية المتناقصة، حيث يقصد بكلمة حدية أي مقدار تأثير التغير القليل في أحد المتغيرات المدروسة على المتغيرات الأخرى، فهذا يعني بأنه عند الزيادة في الوحدات المستهلكة من سلعة ما، فإنه يتم الحصول على منفعة مضافة والتي تكون بشكل متناقص باستمرار، ويتوافق ذلك مع الرسم البياني لدالة المنفعة الحدية والذي يكون ذو انحدار سالب[1].

رابعا: قيد الميزانية

دراسة حالة وجود سلعتان $R = x\ p_x + y\ p_y$

حيث قيد الميزانية هو الذي يبين الثنائيات المختلفة التي يمكن أن يشتريها المستهلك من السلعتين x و y وذلك في لحظة زمنية تكون فيها أسعار هاتان السلعتان أي p_x و p_y ثابتان ومحددان في السوق بدقة حيث نسمي $x\ p_x$ بالمقدار من الدخل المنفق على السلعة x

ونسمي $y\ p_y$ بالمقدار من الدخل المنفق على السلعة y

ومجموعهما يجب بالضرورة أن لا يتجاوز قيمة الدخل R فيتشكل لدينا شكل قيد ميزانية المستهلك

$R = x\ p_x + y\ p_y$

$X = 0 \quad \Rightarrow \quad y = \frac{r}{py}$

$y = 0 \quad \Rightarrow \quad x = \frac{r}{px}$

[1] كامل سلمان العاني، (1987): الاقتصاد الجزئي المفاهيم والتطبيقات، دار المريخ للنشر، الرياض، المملكة العربية السعودية، ص ص 57-58.

الشكل رقم 1: التمثيل البياني لقيد الميزانية

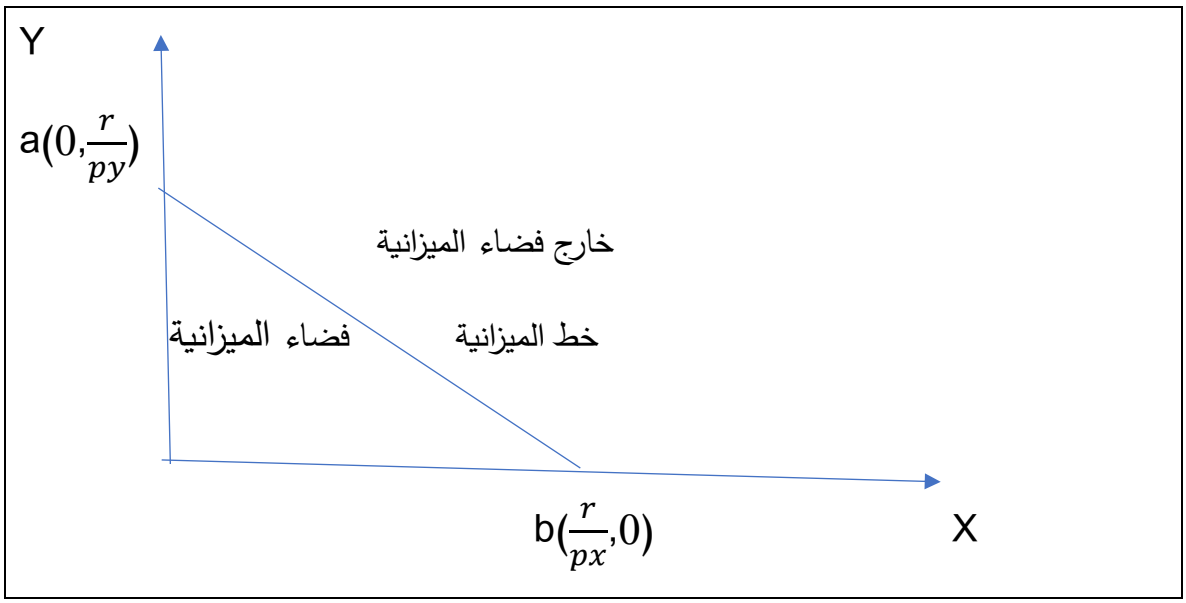

الثنائيات الموجودة داخل فضاء الميزانية يمكن للمستهلك الحصول عليها ولا يكمل كل دخله، أما الثنائيات الموجودة على خط الميزانية فيمكن الحصول عليها ويتم اكمال كل الدخل بينما الثنائيات الموجودة خارج فضاء الميزانية فلا يمكن الحصول عليها بهذا الدخل.

خامسا: توازن المستهلك باستخدام طريقة المنافع الحدية

يتمثل توازن المستهلك في تحقيقه أقصى اشباع ممكن الحصول عليه، وذلك حسب ظروفه، ويكون ذلك عند تحقق الشرطين التالين:[2]

1- أن يكون تساوي بين المنفعة الحدية للوحدة النقدية الأخيرة وذلك بالنسبة لكل السلع المستهلكة، ويسمى بقانون تساوي المنافع، ويكون بافتراض استهلاك سلعتان عند تحقق ما يلي:

$$\frac{umgx}{px} = \frac{umgy}{py}$$

2 – أن يتم إنفاق كل دخله مقابل حصوله على السلعتان ويكون ذلك عند تحقق ما يلي:

$$r = x\ p_x + y\ p_y$$

[2] كامل علاوي الفتلاوي وحسين لطيف الزبيدي، (2009)، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ص 57.

سادسا: اشتقاق دوال الطلب

تشتق دالة الطلب على x وكذلك على y بالاعتماد على شرط التوازن الأول وذلك بترك p_x و p_y مجهولان والقيام بإيجاد y بدلالة x وبعد ذلك تعويض عبارة y في شرط التوازن الثاني، فنتحصل على x بدلالة r وp_x و p_y وهي تمثل دالة الطلب على x، وأخيرا نعوض عبارة x في المعادلة y بدلالة x فنتحصل على دالة الطلب على y، ويمكن من البداية إيجاد x بدلالة y وبنفس المنطق نجد دوال الطلب.

سابعا: التبادل

يحدث لما شخصان يقومان بتبادل سلعتان x و y بحيث التغير في المنفعة الكلية نتيجة التبادل لا يكون سالب لكلاهما.

ثامنا: عيوب نظرية المنفعة الكمية

من بين العيوب هناك ما يلي:

- عدم إمكانية قياس قيمة المنفعة بشكل واضح ودقيق لأنه في الأصل متغير نوعي وتم التعبير عنه بشكل كمي؛
- نموذج السلعة الواحدة المستهلكة غير واقعي؛
- هذه النظرية افترضت أن المنفعة الحدية للمال ثابته وهذا غير صحيح؛
- الفشل في تحليل المنفعة للسلعة الدنيا والقيفن، لأنه كلما زاد سعرهما زاد الطلب عليهما وذلك عكس السلعة العادية والتي يزداد الطلب عليها حين ينقص سعرها.